ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

القرض المصغر كآلية تمويلية للنشاط النسوي في الجزائر لتمكينها اقتصاديا

Microcredit as a financing mechanism for women's activity in Algeria to empower them economically

حكيمة صيفاوي[1]*، بسمة عولمي[2]

[1] مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة جامعة تبسة (الجزائر)، hakima.sifaoui@univ-tebessa.dz

[2] جامعة باجي مختار –عنابة (الجزائر)، aoulmi.besma@gmail.com

تاريخ الإستلام: 06/ 08 / 2022 تاريخ القبول: 03/ 10 / 2022 تاريخ النشر: 10/ 11 / 2022

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور القرض المصغر كآلية تمويلية للنشاط النسوي في الجزائر ودوره في تمكينها اقتصاديا، وهو كسياسة تشغيلية موجه أساسا لدعم وتمويل الفئات الفقيرة والبطالين وأصحاب الدخل الضعيف وغير المستقر دون تمييز في الجنس.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الجزائر بفضل سياستها وبرامجها لدمج المرأة وتمكينها اقتصاديا، وخاصة لما تمثله من دور كبير في الطاقة الكامنة والهامة والتي تساهم في التنمية بشكل جيد، ومن خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر استطاعت أن تمكن عدد كبير من العاطلين عن العمل، وأصحاب الدخل الضعيف وغير المستقر من دخول عالم الشغل، واستطاعت المرأة بفضل القروض المصغرة أن تدخل سوق العمل .

الكلمات المفتاحية: القرض المصغر؛ التمكين الاقتصادي؛ تمويل النشاط النسوي؛ الدعم والتمويل؛ التنمية.

***

Abstract:

This study aims to highlight the role of the microcredit as a financing mechanism for women's activity in Algeria and its role in empowering them economically. It is an operational policy directed mainly to support and finance the poor, the unemployed, and those with weak and unstable incomes without gender discrimination.

One of the most important findings of the study is that Algeria, thanks to its policies and programs for the integration of women and their economic empowerment, especially for its great role in the potential energy that contributes to development well, and through the National Agency for the Management of Microcredit was able to enable a large number of the unemployed, And people with low incomes can enter the world of work, and women were able, thanks to micro-loans, to enter the labor market.

Keywords*: micro loan; economic empowerment; financing of feminist activism; support and financing; development.*

* المؤلف المرسل.

I. مقدمة

استطاعت المرأة إلى جانب دورها الرئيسي في بيتها أن تدخل عالم الشغل وتصنع لنفسها مكانة في المجتمع، وأصبحت رائدة في جميع الميادين، وكما تمكنت في المجال السياسي كان لها أن تتمكن في الميدان الاقتصادي. وبفضل ماتتمتّع به من مهارات وحب للعمل وقدرة على الانجاز إستطاعت أن تفرض نفسها وتندمج في المجال الاقتصادي.

والجزائر كغيرها من الدول عملت من أجل تمكين المرأة في جميع الميادين، إلا أن مشكلة التمويل كانت عارضا للتمكن في المجال الاقتصادي والاجتماعي، فكان لها أن توفر مصادر التمويل اللازمة لتشجيع الراغبين في العمل على المشاركة في عملية التنمية، وتم استحداث قنوات تمويلية تسمح بمنح القروض ومرافقة النشاط الاستثماري،أهمها القروض المصغرة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لتمويل الأسر المنتجة والبطالين وذوي الدخل الضعيف وغير المستقر، إذ تعتبر هذه الوكالة هي أهم مصدر تمويلي للبطالين وذوي الدخل الضعيف، وخاصة النساء منهم.ويمكن القول أنها أداة لتعزيز وتمكين النساء إقتصاديا وبالتالي تعزيزالتنمية.

ومن خلال ما ذكر يمكن طرح الإشكالية التالية: **هل يعتبر القرض المصغر أداة تمويلية للنساء، وهل ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من تمكين النساء اقتصاديا ؟**

فرضيات الدراسة

- القرض المصغر هو وسيلة فعالة لتمويل الفئات الفقيرة والمعدومة وهو موجه للأسر المنتجة بما فيهم النساء.
- استطاعت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أن تمويل عدد كبير من النساء، و بذلك مكنتها اقتصاديا واجتماعيا.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور وأهمية القروض المصغرة كأداة تمويلية تساهم بشكل فعال في تمويل المرأة وتمكينها اقتصاديا، ومساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة بصورة خاصة في تمويل النساء ومساعدتهن على إنشاء مشاريعهن الخاصة التي أدخلتهن عالم الشغل والإنتاج .

منهج الدراسة:

تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل مختلف جوانب الدراسة البحثية النظرية.

محاور الدراسة:

أولا: القرض المصغر في الجزائر: الفرص والتحديات.

ثانيا: آليات التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية

ثالثا: تمويل النشاط الاقتصادي النسوي في الجزائر عن طريق القروض المصغرة لأجل تمكينها.

أولا: القرض المصغر في الجزائر: الفرص والتحديات

تعتبر القروض المصغرة آلية تمويلية لمختلف الأنشطة، وهي تحتل مكانة هامة ودورا فعالا في عملية الرفع من وتيرة النشاط الاقتصادي، كما تلعب دورا في إنتاج الثروة و فضاءا حيويا لخلق فرص العمل ومكافحة الفقر.

1. مفهوم القرض المصغر:

يكتسي القرض المصغر طابعا اجتماعيا فهو موجود من أجل الفئة الضعيفة الدخل والمعدمة حتى يمكنهم الاستفادة منه وتحسين معيشتهم. وقد وردت تعاريف عديدة للقرض المصغر

1.1 تعريف الفرض المصغر:

يعرف المشرع الجزائري القرض المصغر حسب ما جاء في المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011 و المتعلق بجهاز القرض المصغر ، وفي المادة الثانية منه " القرض المصغر يمنح لفئات المواطنين بدون دخل و أو ذوي الدخل الضعيف غير مستقر وغير منتظم، ويهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة لسلع والخدمات وكذا الأنشطة التجارية" (عبد الحميد غوفي، الياس عقال، 2018).

كما يعرف بأنه سلفة صغيرة الحجم، يخصص لاقتناء عتاد بسيط، يتم تسديده على خلال مدة قصيرة، يمنح وفق صيغ تتوافق واحتياجات ونشاطات الأشخاص المعنيين بالسلفة، يوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، بما في ذلك الأنشطة المنزلية من خلال اقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع ولشراء المواد الأولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر والشغل المنجز بمقر السكن والنشاطات التجارية المنتجة. (بالخيري بوجمعة، 2018)

1.2 خصائص القرض المصغر

للقرض المصغر مجموعة من الخصائص يمكن إجمالها فيما يلي:

- القرض المصغر يوفر فرص عمل متنوعة لا تحتاج لرأس مال كبير، وبذلك يساهم في تخفيض البطالة.
- يتميز القرض المصغر بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية، ويدعم سياسة الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات، ويساهم في دعم الناتج المحلي.
- توفر المشروعات الصغيرة سلعا وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود، والتي تسعى للحصول عليها بأسعار في متناولها.
- تشكل القروض المصغرة عاملا مهما في تنمية المناطق الريفية، مما يساعد في زيادة النشاط في هذه المناطق.
- تعتمد المشروعات الصغيرة بشكل كبير على الموارد المحلية مما يوفر الحماية للعملة المحلية، مع إعادة توزيع الدخل و الثروة بشكل أفضل. (جلجال محفوظ رضا، 2020)

1.3 أهمية القرض المصغر.

تظهر أهمية القرض المصغر في توفير التمويل للفئة العاجزة على الحصول عليه من المصارف التقليدية،وتيسير عملية التمويل وإزالة العقبات والعراقيل التي تقف أمام تأسيس المشاريع وتوسيعها، ويمكن تحديد أهمية القرض المصغر كما يلي: (سمية حفاف، 2014)

-من الناحية الاقتصادية: يسمح توفير المال بتدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي من خلالها يتوفر الدخل لأصحابها والعاملين فيها، وتساهم في التنمية الاقتصادية من خلال توفيرها للدخل الذي يسمح بتحسين المعيشة ، ومن خلال توفيرها للمنتجات المحلية التي يسهل الحصول عليها بأسعار معقولة في متناول الجميع.

- من الناحية الاجتماعية: تكمن أهمية القرض المصغر في كونه وسيلة لمكافحة الفقر، وتحسين المعيشة من خلال تحسين الدخل وظروف الحياة لفئة الفقراء وأصحاب الدخل الضعيف.

-من الناحية السياسية: البحث عن الاستقرار والشراكة الاجتماعية عن طريق تشجيع سكان الأرياف للعودة إلى أراضيهم.

2. تحديات ومعوقات القرض المصغر

2.1. التحديات والمعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي:

يمكن إيجاز أهمها فيما يلي: (زواق الحواس، 2021)

- لا تتوفر الجزائر على نظام مالي خاص بمنح القرض المصغر، فالنظام الموجود مرتبط بالبنوك المالية في ظل عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في الإقراض المصغر، وما ينتج عن ذلك من بيروقراطية وغياب الشفافية وانعدام المتابعة للمشاريع الموجهة للشباب.
- بالإضافة إلى ارتباط التمويل الأصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، فإن هذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل الأصغر. كما عانت الوكالة من عدم مرونة الإجراءات البنكية وثقلها مما أثر سلبا على العديد من المشاريع .
- غياب البنوك الخاصة التي تشجع التنافس والتي تقدم هذا النوع من التمويل، مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض.
- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء.
- عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير و نشر المعلومات و الإحصائيات.

2.2. التحديات والمعوقات المرتبطة بالجهاز المشرف:

يتمثل العائق الرئيسي المتعلق بجهاز ANGEM في نموذج التسيير، حيث تتبع الوكالة منذ إنشائها سنة 2004 نموذج تسيير مركزي يعتمد أساسا على المديرية العامة، ويتم وضع التنسيقيات التي استحدثت تدريجيا بعد إنشاء الوكالة بهدف تسيير الجهاز فحسب، إلا أن هذا النموذج بدا يظهر محدوديته بعد سنوات قلائل من إنشاء هذه الوكالة، بسبب التوسع الذي عرفته هذه الأخيرة ، حيث برزت العديد من الاختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي يشرف عليها الجهاز مما أدى إلى تمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر .

فضلا عن ضعف القدرات والكوادر البشرية التي تقع عليها مسؤولية النهوض بالبناء المؤسساتي ورفع مستوى قدرات العاملين في هذا القطاع .

2.3. التحديات والمعوقات المرتبطة بالفئة المستهدفة: وتتمثل فيما يلي:

- أغلبية المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها تنقصهم الكفاءة المهنية و التسييرية.
- ترجيح النشاط التجاري والخدمي على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل.
- تشير الإحصائيات أن نسبة التحصيل في الآجال المحددة بلغت 50.6%من مجموع القروض المقدمة. و هذا يعني وجود نسبة معتبرة لم تقم بسداد ما عليها من قروض في أجالها المحددة.

صعوبة تلبية كل طلبات القروض المصغرة لأن الأنشطة الممولة من طرف الجهاز ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع المصغرة.

ثانيا: آليات التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية

أطلقت الدولة الجزائرية عدة آليات وبرامج تسمح بالتمكين الاقتصادي للمرأة، ويشير التمكين الاقتصادي إلى إمكانية توزيع علاقات السلطة غير المتكافئة بين الرجال والنساء،عبر زيادة الاعتماد على ذاتها وتعزيز قدرتها الداخلية من خلال عملية توعية وبناء للقدرات تؤدي إلى مشاركة أكبر في صنع القرار، وتصبح المرأة قادرة على المشاركة في صنع القرار عن طريق توسيع تطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها.

1. مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة:

يقصد بالتمكين رفع مستوى الوعي والمقدرات والتفهم والاستعداد للمرأة والرجل من أجل إحداث تغيير في المجتمع ينتهي به التمييز والعنف ضد المرأة و الّلا مساواة في العلاقات الاجتماعية وتوزيع القوى بين المرأة والرجل، أما في معناه العام فهو إزالة كافة العمليات والاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط النساء والفئات المهمّشة وتضعهم في مراتب أدنى. (عائشة بن النوي، 2019)

ولقد أصبح مفهوم مشاركة المرأة مقترنا بمصطلح التمكين، ويعبر مفهوم تمكين المرأة على أنه عملية شخصية واجتماعية تستطيع المرأة من خلالها اكتساب القوة والسيطرة على حياتها واختياراتها. (الطيب بوهلال، تواتي أحمد، 2022)

التمكين الإقتصادي هو مفهوم حديث ظهر في التسعينات من القرن العشرين، وهو مفهوم يعترف بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية، ويسعى للقضاء على جميع مظاهر التمييز ضدها من خلال آليات تمكنها من تقوية قدرتها والاعتماد على الذات، وإعطائها عناصر القوة الاقتصادية،والاجتماعية والسياسية ، وتمكينها من المشاركة في العملية التنموية. (تمام جميل عمر الدراغمة، 2014)

ويمكن استخلاص الخصائص التالية للتمكين:

- التمكين يجعل من الفرد قوي سواء كان رجلا أو إمراة، ويساعدهم في إحداث التغيير في المجتمع، فهو إذا عملية ثلاثية الأبعاد، تأخذ في الاعتبار الفرد والجماعة والمجتمع.
- التمكين وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية :يعمل التمكين على مواجهة حالات اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- التمكين يفضي على التهميش.

2. مبادئ وأهداف التمكين:

2.1. مبادئ التمكين الاقتصادي:

- زيادة تحسين الخدمات الأساسية
- المشاركة في التخطيط .
- إضفاء المسؤولية.
- العدالة والمساواة القانونية. (عائشة بن النوي، 2019)

2.2. أهداف التمكين : للتمكين مجموعة من الأهداف يمكن ذكرها فيما يلي: (هيفاء بن شلهوب، 2017)

- أن تتوفر لها مصادر المعلومات التي تمكنها من صنع القرار المناسب.
- أن تكون قادرة على تغيير أفكار الآخرين بالوسائل الديمقراطية
- أن تعمل على إدماج نفسها في عمليات التطوير والتغيير المستمرة وأن تملك زمام المبادرة الذاتية

- أن تعمل على تعزيز تصورها الذاتي لنفسها والتغلب على الصورة التقليدية المتصورة عنها

3. مكانة المرأة في النشاط الاقتصادي

تنشط المرأة اقتصاديا في مختلف القطاعات، وقد كان دخول المرأة الجزائرية لسوق العمل نتيجة للتطور القيم الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع، فبعدما كانت المرأة منعزلة في بيتها أصبحت تمارس نشاطات مختلفة، وعرفت المشاركات النسوية في سوق العمل العديد من التغيرات.

وتساهم المرأة إلى جانب الرجل بفعالية في جميع النشاطات سواء كانت الحرفية أو التقليدية أو الفلاحية وحتى الخدمية والصناعية وغيرها من النشاطات،وأصبحت تشكل القوة العاملة الكبيرة،وتمثل مصدرا أساسيا لدخل الأسر التي لا معيل لها غيرها،

قد تبنت الحكومة الجزائرية عام 2008 سياسة جديدة للتشغيل كان لها فضل للتنامي المتزايد للمرأة في عالم الشغل،كما أن المرأة أصبحت مندمجة وبشكل ملحوظ في الحركة الاقتصادية، بفضل استفادتها من البرامج الاجتماعية والترتيب والآليات الموضوعة من طرف الحكومة ومن أبرزها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

4. آليات التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية:

تتمثل آليات تمكين المرأة فيما يلي: (تمام جميل، 2014)

- بناء الوعي.
- بناء القدرات .
- بناء القاعدة المعرفية
- بناء الاتجاهات الواضحة المحدّدة.

أما عن آليات تمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية فإن الجزائر عملت على وضع إطار تشريعي منظم يساهم في تحسين مكانة المرأة وإدماجها اقتصاديا، وأهم الآليات التشريعية والمؤسساتية التي وضعت من أجل تمكين المرأة وتفعيل دورها في التنمية نذكر مايلي: (منيرة سلامي، 2016)

4.1. الآليات التشريعية المستحدثة لتمكين المرأة في الجزائر:

قامت الجزائر بوضع مجموعة من الاستراتيجيات لتحسين وترقية دور المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا،كانت بدايتها الإصلاحات التشريعية التي قامت بها نتيجة الاتفاقيات الدولية الموقعة، وأنشأت مؤسسات تهتم بدور المرأة ، وأهم الاتفاقيات التي وقعت عليها الجزائر لحماية المرأة ما يلي: (شهيناز كشرود، 2019)

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، انضمت إليه الجزائر سنة 1963، ينص في مادته الأولى على حق كل شخص بالتمتع بكامل حقوقه وحرياته المعلن عنها بدون تمييز قائم على العرق، اللون أو الجنس.
- صادقت الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، و الاجتماعية والثقافية والسياسية سنة 1989،
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة(1979)، و هي بمثابة الإعلان العالمي للحقوق الإنسانية للمرأة، وتمثل الاتفاق الدولي الأكبر في هذا المجال، صادقت عليها الجزائر سنة 1996.
- الإعلان الرسمي لرؤساء الدول الإفريقية حول المساواة بين الرجل والمرأة، تمت المصادقة عليه خلال مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في يوليو 2004 في أثيوبيا، يتطرق فيه لمبدأ التكافؤ في اتخاذ القرار، ولقد نقحت الجزائر دستورها سنة 2009 مع إدخال المادة 31 مكرر حول تكريس مبدأ المشاركة السياسية للمرأة.

4.2. الآليات المؤسسية للتمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية:

بالإضافة إلى الاتفاقيات التي وقعت عليها الجزائر لحماية المرأة وتمكينها في جميع الأصعدة، كان لسياسة التشغيل التي تبنتها الجزائر سنة 2008 فضلا كبيرا في دخول المرأة لعالم الشغل بشكل متنامي ومتزايد، واندمجت بذلك المرأة في الحركة الاقتصادية، وفي هذا الإطار أنشأت وكالات وأجهزة خاصة بتشجيع العمل ومساعدة الفئات التي لا دخل لها وأصحاب الدخل الضعيف، ومحاربة الفقر والتهميش وتوفير فرص العمل للراغبين فيه، من هذه المؤسسات مايلي:

- وكالة التنمية الاجتماعية.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، تم تغيير تسميتها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- صندوق التنمية الريفية.
- الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ساهمت الوكالات بشكل كبير في دمج المرأة اقتصاديا، وركزت على دعمها وزيادة فرص تشغيلها، واستطاعت المرأة أن تستفيد من هذه الوكالات والصناديق، وكونت لنفسها مناصب شغل سواء كانت مؤقتة أو دائمة.

ثالثا: تمويل النشاط الاقتصادي النسوي في الجزائر عن طريق القروض المصغرة لأجل تمكينها.

عملت الدولة الجزائرية على استحداث صيغة القرض المصغر، من أجل الفئة ذات الدخل المنخفض، وأصحاب المشاريع المصغرة والحرفيين، وهذا من أجل السماح لهم بالاندماج في عالم الشغل وفتح فرص ومجالات عمل لمختلف الفئات من المجتمع، والتخفيف من حدة البطالة والفقر، وتشجيع المبادرات الخاصة لفئة الشباب الطموح،

1. برامج التمويل المتعلقة بمنح القروض المصغرة:

كان ظهور القرض المصغر في الجزائر لأول مرة سنة 1999، وكان حينها مبلغ القرض الممنوح محصور بين 5000.00دج و 35000.00دج بمعدل فائدة 2% ، وكانت وكالة التنمية الاجتماعية هي الجهاز المسؤول عن تسيير هذا البرنامج كممثل عن وزارة العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني ، إلا أنه تعرض للفشل ولم يحقق النتائج المرغوب فيها، ثم تطور وتوسع نطاقه بعد تأسيس وكالة خاصة به تمثلت في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات الصغيرة، أطلق نشاطها الفعلي سنة 2005، وتشكل هذه الوكالة جهازا لتجسيد سياسة الحكومة في محاربة الفقر و التهميش والهشاشة الاجتماعية.

وتعددت برامج المساندة الحكومية المؤسسة في إطار السعي لتوفير مناصب الشغل ومكافحة البطالة وتشجيع كل من له القدرة على العمل ويحمل أفكار لمشاريع تنموية، واختلفت الأجهزة المسؤولة عن تمويل القرض المصغر وتطورت وتمثلت فيما يلي:

- برنامج التمويل في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حاليا)
- برنامج التمويل في إطار برنامج الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

- برنامج التمويل في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

2. تمويل النشاط الاقتصادي النسوي من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

عملت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها على تمويل النشاطات الاقتصادية المسيرة من قبل النساء، وكانت آلية تمكينية سمحت لها بالولوج لعالم الشغل، وهذا حسب ما بينته الإحصائيات الخاصة بتوزيع القروض الممنوحة حسب الجنس المستفيد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

2.1. الخدمات المالية المقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تقدم الوكالة نوعين من التمويل بصيغتين مختلفتين، تمويل سلفة دون فائدة ابتداءا من 40001دج و لا تتجاوز100.000دج، يتم تسديده على مدى 24 إلى 36 شهرا. وقد يصل إلى 250.000دج، على مستوى ولايات الجنوب الجزائري، وهذا النوع من التمويل موجه أساسا لشراء المواد الأولية.

والنوع الثاني التمويل الثلاثي: قرض بقيمة لا تتعدى 1000.000دج، موجه لإنشاء المؤسسات واقتناء العتاد الصغير وشراء المواد الأولية في إطار إنشاء المشروعات الصغيرة، وهو عبارة عن تمويل ثلاثي بمساهمة شخصية بمعدل 1%، وقرض بدون فوائد بمعدل 29%، وقرض بنكي70%ويتم تسديده على مدى 12 إلى60 شهر (من سنة إلى خمس سنوات).

وفي ما يلي حصيلة للملفات المودعة والملفات المؤهلة والملفات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير الفرض المصغر بولاية تبسة، وفق الصيغتين –شراء مواد اولية، والتمويل الثلاثي

جدول1: عدد طلبات القروض والملفات المؤهلة والملفات الممولة منذ إنشاء الوكالة إلى نهاية 2021

		الملفات المودعة		الملفات المؤهلة		الملفات الممولة		مبلغ التمويل بـ د ج
	القطاع	النساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	
التمويل بدون فائدة-سلفة شراء المواد الأولية	فلاحة	764	1510	761	1493	746	1397	121551426.5
	صناعة	3777	134	3735	133	3656	129	264971965.8
	اشغال عمومية	1	1183	1	1176	0	1156	98092626.64
	خدمات	1038	1008	1038	1004	1026	988	107819979.05
	حرف	5949	177	5927	176	5789	169	427524076.67
	تجارة	0	2	0	0	0	0	-
	المجموع	11429	4004	11400	3982	11217	3839	1019960074.66
صيغة التمويل الثلاثي	فلاحة	62	533	23	311	3	37	18.980.212.32
	صناعة	430	444	321	316	128	68	20.089.688.90
	اشغال عمومية	02	529	02	327	00	113	28.574.075.01
	خدمات	1181	4039	677	2773	119	838	199.980.005.14
	حرف	1022	266	716	394	163	14	14.040.707.81
	تجارة	30	133	23	111	6	29	35.910.244.82
	المجموع	2727	5977	1762	4232	419	1099	317.574.934.00

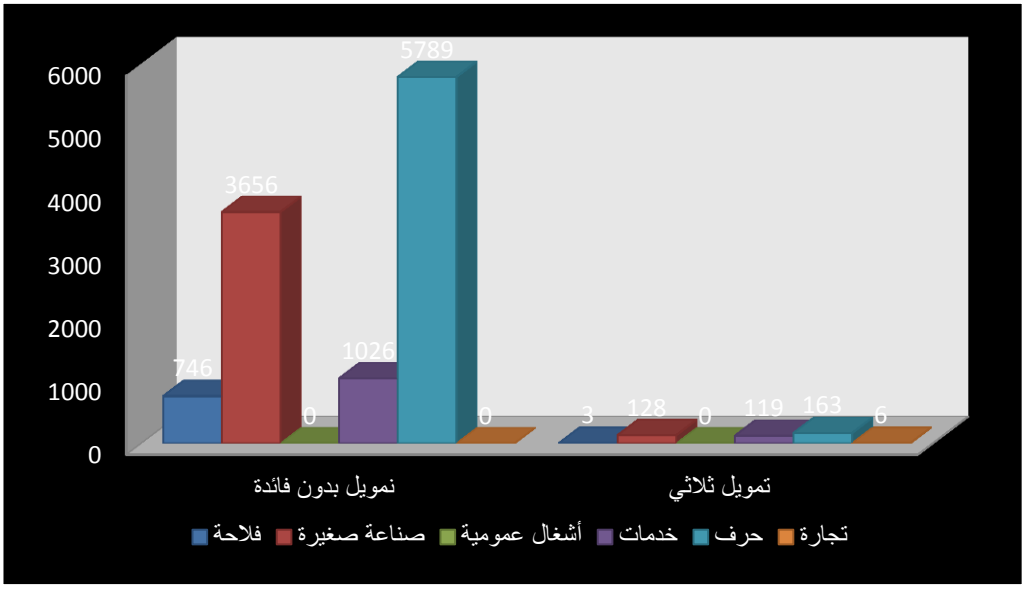
المصدر: إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات مقدمة من وكالة تبسة

من خلال الجدول رقم 1 يتبين أن عدد الملفات المقدمة للحصول على قرض كان عدد كبير ومتفاوت من حيث قطاع النشاط، و من الملاحظ أن الطلبات المقدمة للحصول على قرض لشراء المواد الأولية يفوق بكثير قرض التمويل الثلاثي بالنسبة للنساء، ويرجع السبب لنوعية النشاط المراد الاستثمار فيه، وأيضا لعدم

ميول المرأة لجانب المخاطرة، فهي حسب ما هو مبين في الجدول أغلب طلبات القروض للحصول على مواد أولية لممارسة نشاط في الحرف والصناعات التقليدية بعدد 5949 ملف مودع، و 5789ملف ممول، حيث أن أغلب النساء تستهويها الصناعات التقليدية، وخاصة النساء الماكثات في البيت وهذا لسهولة النشاط والاستمتاع بممارسته، يليها قطاع الصناعات الصغيرة، حيث تم تقديم 3777 ملف للحصول على قرض، وتم تمويل 3656 ملف، كونها نشاطات لا تحتاج لرأس مال كبير، ويليها قطاع الخدمات حيث لا يحتاج النشاط فيه لبذل جهد كبير ولا يحتاج لرأس مال كبير أيضا، فالقروض الصغيرة مناسبة لهذا النوع من النشاط حيث بلغ عدد الملفات المقدمة لطلب القرض 1038 ملف ، تم تمويل 1026 ملف، وبمقارنة عدد الملفات المودعة والملفات المؤهلة والممولة لا يوجد فرق كبير بينها ، تكاد تكون جميع الملفات ممولة.

في حين القروض الممنوحة لممارسة نشاط الفلاحة بلغ 746 قرض ممنوح، أما قطاعي البناء والأشغال العمومية والتجارة فالقروض فيها معدومة لعدم توفر رغبة النساء في ممارسة هذين النشاطين. قطاع الفلاحة تصدر فيه الرجال المرتبة الأولى بعدد 1397 قرض ممنوح، وقطاع البناء والأشغال العمومية بـ1156 قرض ممنوح.

شكل 1: القروض الممنوحة للنساء من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية تبسة



المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول 1

الوكالة الوطنية منذ نشأتها إلى غاية نهاية 2021 كانت ولازالت آلية تمويل تستفيد منها النساء بصفة خاصة حيث أن نسبة الاستفادة تفوق 63% في حين نسبة استفادة الرجال 36%، حيث أن المرأة تقوم بنشاطات صغيرة ومصغرة لا تحتاج لرأس مال كبير ولا تحب المخاطرة، فتلجأ إلى طلب القرض بصيغة السلفة دون فوائد لشراء المواد الأولية، وهذا ما يوضحه الشكل رقم 1، وتنشأ مشروعها المصغر والذي يتطور مع الوقت، فتنشط إما في بيتها- نشطات في الحرف والصناعات التقليدية ،أو خارج بيتها، فالوكالة الوطنية للقرض المصغر ساهمت في تمويل أزيد من 962ألف مستفيد من كلا الجنسين.وهي تكاد تكون جهاز خاص بالنساء.

وفي ما يلي جدول يبين عدد القروض الممنوحة ونسبتها من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المتواجدة في ولاية تبسة، منذ بداية نشاط الوكالة إلى غاية نهاية سنة 2021.

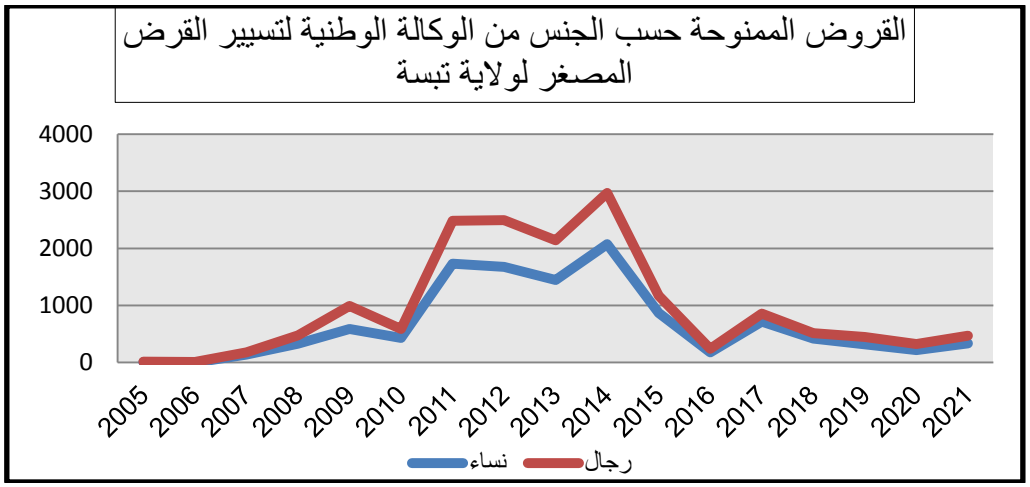
جدول 2: توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس المستفيد منذ نشأة الوكالة إلى غاية نهاية 2021

السنة	نساء	النسبة	رجال	النسبة	السنة	نساء	النسبة	رجال	النسبة
2005	2	%11.76	15	%88.23	2014	2076	%69.92	893	%30.08
2006	1	%14.28	6	%85.71	2015	865	%73.87	306	%26.13
2007	137	%76.53	42	%23.53	2016	177	%74.68	60	%25.32
2008	329	%68.83	149	%31.17	2017	716	%83.35	143	%16.65
2009	588	%59.27	404	%40.73	2018	418	%80.85	99	%19.14
2010	430	%72.88	160	%27.12	2019	320	%71.91	125	%28.09
2011	1730	%67	752	%33	2020	219	%68.22	102	%31.77
2012	1678	%67.25	817	%32.75	2021	333	%71.15	135	%28.85
2013	1443	%67.39	698	%32.61					

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية تبسة

حسب الجدول أعلاه طيلة سنوات نشاط الوكالة كانت المرأة هي الطرف المستفيد بنسبة أعلى من القروض، وكانت أعلى نسبة تتحصل عليها 80.85% سنة 2018، قد يرجع السبب لطلبها-الفئة النسوية- لقروض شراء مواد أولية والتي توفرها الوكالة بشكل أكبر من قروض إنشاء المشاريع، نظرا لصغر حجم التمويل الخاص بشراء مواد أولية وسهولة الحصول عليه وسهولة تسديده، وهذا التمويل تستطيع المرأة من خلاله إنشاء نشاطها الخاص والذي في الغالب يكون نشاط في الصناعة التقليدية، وخاصة بالنسبة للفئة الماكثة في البيت،أم بالنسبة للرجال فهم يتجهون لطلب القروض أو التمويل بصيغة إنشاء مشاريع، وأن معظم طلباتهم تتجاوز سقف التمويل، ويرغبون في الحصول على تمويل بحجم كبير يعرضهم للمخاطرة وخاصة مع بداية نشاطهم، وبالتالي يرفض الملف من طرف اللجنة الخاصة بدراسة الملفات، كما يتبين أن الوكالة قد مرت بفترة انتعاش في القروض من سنة 2011إلى سنة 2014 حيث بلغت القروض 2067 قرض موجه للنساء و839 قرض موجه للرجال

شكل 2: القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد خلال كل سنة من 2005-2021



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات جدول توزيع القروض حسب جنس المستفيد من سنة 2005-2021

يتبين من خلال الشكل أن القروض كانت من نصيب الفئة النسوية منذ سنة 2007 إلى غاية 2021، وهذا راجع إلى كون النساء يتمتعن بروح المقاولة ويرغبن في العمل أكثر من الرجال، واهتمامهم بالاستفادة من القروض بصيغته الثنائية سلفة من دون فائدة لشراء المواد الأولية التي تدخل في أنشطتهم، أما الرجال فكانت أغلب القروض التي تحصلوا عليها هي بصيغة التمويل الثلاثي استثمرت في قطاع الخدمات، وبصيغة التمويل الثنائي استثمرت في الفلاحة و البناء والأشغال العمومية. فتوجهات الرجال كانت في معظمه طلباتهم تفوق سقف التمويل المقدم من الوكالة.

2.2. توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية والمستوى العلمي للمستفيدات.

يبين الجدول التالي عدد القروض الممنوحة للنساء حسب الشريحة العمرية المستفيدة من القرض المصغر من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تبسة

جدول 3: توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية والمستوى العلمي

الشريحة العمرية	عدد النساء	النسبة	المستوى العلمي	عدد النساء	النسبة
18-29 سنة	545	%4.66	بلا مستوى	3692	%31.63
30-39سنة	3268	%28.00	محو أمية	64	%0.54
40-49سنة	3538	%30.31	ابتدائي	932	%7.98
50-59سمة	2555	%21.89	متوسط	4820	%41.29
60سنة فما فوق	1856	%15.90	ثانوي	2118	%18.14
المجموع	11671	%100	جامعي	45	%0.38
			المجموع	11671	%100

المصدر:إعداد الطالبة إعتمادا على إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية تبسة

الشكل 3:القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول 3

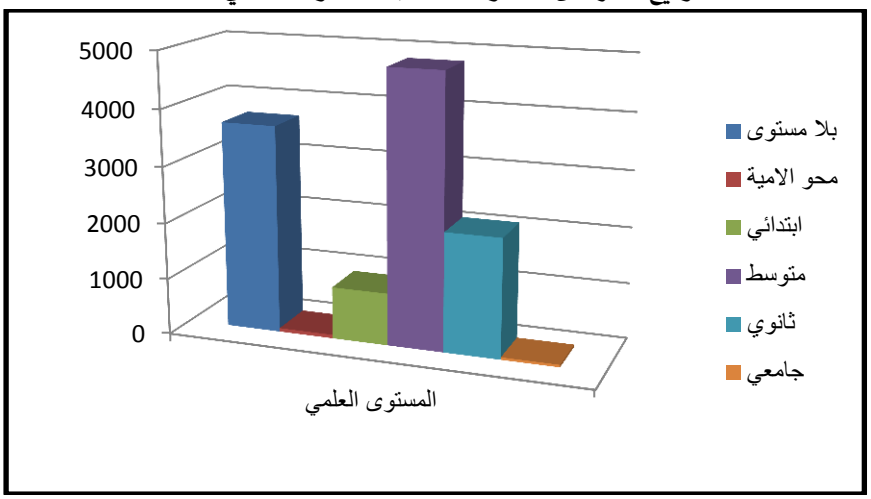
من خلال الجدول(3) والشكل(3) المبين أعلاه نلاحظ أنّ الفئة العمرية ما بين 30-39 سنة هي المستفيدة من أكبر حصة من القروض بنسبة 35.68% بالنسبة للرجال، وتمثل نسبة 28% من القروض للنساء بعدد 3268قرض، أما الفئة 40-49سنة فهي المستفيدة من الحصة الأكبر بالنسبة للنساء بنسبة 30.31% من إجمالي القروض ، ما يعادل 3538 قرض، وهذا يفسر بأنّ فئة الشباب هي الفئة الغالبة في الحصول على القرض لما تحمله هذه الفئة من طموح ومن مؤهلات وقدرات على إنشاء المشاريع، وأيضا الفئة العمرية 50-59 سنة بالنسبة للنساء استفادت بنسبة 21.89% من القروض ما يعادل 2555قرض، يفسر

ذلك بتقارب الأعمار والأهداف وروح المقاولاتية التي تكتسبها،في حين تنخفض النسبة وتقل عند الفئة العمرية 60سنة فما فوق بنسبة 15.90% بالنسبة للنساء، وعند الفئة العمرية 19-29سنة تنخفض بدرجة كبيرة وتحصلت على نسبة 4.66% من إجمالي القروض بالنسبة للنساء ، وهذا يدل على نقص الوعي المقاولاتي لهذه الفئة وحبها للوظيفة الجاهزة، وأيضا قد يرجع السبب لمزاولة هذه الفئة للدراسة في الجامعة وعدم تخرجها من الجامعة وبذلك عدم توجهها لعالم الشغل.

2.3. توزيع القروض حسب المستوى العلمي وحسب طبيعة القطاع:

بالنسبة للمستفيدين من القروض التمويلية اختلفت نسبة استفادتهم باختلاف المستوى العلمي لهم ، ومن خلال الجدول التالي يتبين عدد القروض الموزعة بحسب المستوى العلمي للمستفيدين.

شكل4: توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى العلمي للمستفيدات



المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معلومات الجدول 3

2.4. الخدمات غير المالية المقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات للمستفيدين من القروض، من أجل الدعم والمساعدة وإمكانية الاستمرار في مزاولة النشاط، ومن أهم الخدمات المتوفرة ما يلي:

- الاستقبال الجيد وفي أحسن الظروف لطالبي القرض الحاملين لأفكار إنشاء المشاريع الجيدة.
- مرافقة فردية للمستفيدين من القرض المقاولين في مرحلة إنشاء النشاط.
- متابعة جواريه جدية لاستدامة الأنشطة المنشاة ونجاحها.
- القيام بدورات تكوينية لإنشاء أو تسيير المؤسسات الصغيرة.
- إقامة معارض لعرض وبيع المنتجات المحلية المنجزة من طرف المستفيدين في إطار القرض المصغر.
- وضع موقع الكتروني في الانترنت للإشهار وبيع المنتجات ونبادل الخبرات.

3. البرامج المساعدة لتعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد

هناك مجموعة من البرامج التي تشارك فيها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والتي تعزز من مكانة المرأة وهي:

4.1. برنامج المرأة الريفية:

وهو برنامج وضعته وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة،من اجل جعل القطاع الفلاحي مصدرا للثروة وأداة للتنويع الاقتصادي، وهذا من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهو برنامج يعزز مشاركة المرأة الريفية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية، ويرافق المرأة ضمن مشاريع التمكين

الاقتصادي، وهذا من خلال الدورات التدريبية والتكوينية، والبرامج التوجيهية التي تستهدف تعزيز ضمان الفعالية والآداء.

4.2. برنامج الأسرة المنتجة:

وهو برنامج يهدف لتحسين وتمكين الأسر بما فيهم المرأة من تحقيق مداخيل تسمح لهم بالعيش دون مشاكل مالية، وتساهم في الرفع من مستوى المعيشة لهم، وتشرف عليه مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن بمرافقة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للأسر المنتجة.

4.3. الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة:

يساهم جهاز القرض المصغر بشكل فعال في مكافحة اللامساواة وشتى أشكال الإقصاء والتمييز للحصول على الموارد والمداخيل، وهو وسيلة للمساواة فيما يتعلق بالعمل والاستقلالية والتنمية الشخصية والعائلية والمهنية.

5. الاستراتيجية الجديدة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

وضعت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر استراتيجية جديدة من أجل الاستفادة من القرض المصغر لتجسيد الاستدامة للمؤسسات، حيث كرس المرسوم التنفيذي 19/137 الصادر سنة 2019 (المرسوم التنفيذي،2019) استراتيجيات جديدة للاستفادة من القرض، وأصبح بالإمكان تقديم قروضا إضافية دون احتساب الفوائد للمستفيدين سابقا من أجل الاستمرار في النشاط وتوسيع المشاريع وتحفيزهم، بالإضافة إلى رفع القروض بمناطق الجنوب وفقا لما يلي: (ماموني فاطمة الزهراء، 2020)

- منح القروض الإضافية للمستفيدين سابقا الذين قاموا باستيفاء ديونهم وسددوا قروضهم، هذا لضمان استمرارية المشاريع ومواصلة النشاط.
- يمكن للمستفيدين من القروض المصغرة بعد تسديد ديونهم الحصول على قرض ثاني بقيمة 100مليون سنتيم دون فائدة لشراء المواد الأولية.
- بالنسبة لولايات الجنوب يمكن الحصول على قرض بقيمة 25 مليون سنتيم بدلا من 10مليون بسبب غلاء المواد، وعند تسديدها يمكن الحصول على قرض بنفس القيمة، كما يمكنهم الاستفادة أيضا من قرض بقيمة 100مليون سنتيم لشراء العتاد وتوسيع النشاط.

II. **النتائج:** من خلال الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- استحدثت الجزائر سياسة القروض المصغرة وأولتها اهتماما بالغا من خلال صدور المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011 و المتعلق بجهاز القرض المصغر و المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004.
- حقق القرض المصغر بعض النتائج الايجابية والمتمثلة في توفير التمويل اللازم للفئات التي تتوفر فيها شروط الحصول على القرض المصغر منهم البطالين وأصحاب الدخل الضعيف غير المستقر ، والنساء الماكثات في البيت.
- كما أولت الجزائر اهتماما بالقرض المصغر أولت الاهتمام بالعمل على تمكين المرأة في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وشجعت إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني ، وجعلت من القروض المصغرة وسيلة لتمويل ومساندة المرأة ودعمها في نشاطها الاقتصادي.
- بلغت نسبة القروض المصغرة الممنوحة للنساء من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تبسة 11636 قرض موجه للنساء. كانت قد تحصلت على ما نسبته 70.20% من إجمالي القروض الممنوحة طيلة الفترة 2005-2021.

- القروض المصغرة هي وسيلة لتمكين النساء اقتصاديا، وهي في الغالب تمول بشكل كبير النساء الماكثات في البيت والمتحصلات على مستوى علمي متوسط، أما عن النساء خريجات الجامعة والمتحصلين على مستوى علمي عالي فإنهن لا يستفدن منها بشكل كبير. فهن ينتظرن التوظيف بشكل عام.

III. خاتمة:

كخلاصة يمكن القول أن القرض المصغر الذي استحدثته الجزائر يعتبر آلية تمويلية تخص البطالين والطبقة المهمَشة و الأسر المنتجة، وللقرض المصغر دور بارز في تمويل النشاط النسوي في الجزائر، واستطاعت المرأة أن تدخل سوق العمل من خلال الاعتماد على القروض المصغرة في تمويل نشاطاتها الخاصة.

ومن خلال هذه المقالة تم إبراز دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر باعتبارها الوكالة المهيمنة على القروض المصغرة في تمويل النشاط النسوي، وتمت الإشارة إلى الوكالة المتواجدة بولاية تبسة وتبين أنها استطاعت أن تكون أداة لتمكين المرأة اقتصاديا، بفضل القروض الممنوحة من طرفها و التي ساعدت في ممارسة نشاطها في مختلف القطاعات ، وبالرغم من كون ولاية تبسة منطقة زراعية إلا أن المرأة فيها نشطت أكثر في قطاعي الصناعات الصغيرة و الحرف والصناعات التقليدية، وأيضا قطاع الخدمات باعتباره لا يكلف كثيرا ولا يحتاج لبذل جهد كبير.

ومن خلال ما سبق يمكن اقتراح بعض التوصيات منها:

- التوعية الفكرية المؤسسية للمفهوم الحقيقي للتمكين ولأهمية مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وبالتالي مشاركتها في التنمية الوطنية.
- تشجيع المشاريع المصغرة التي تديرها النساء من قبل الحكومة. وتسويق منتوجاتها المحلية.
- الترويج لإقامة المشاريع في القطاعات المنتجة والقطاعات الأكثر استقطابا لليد العاملة

الإحالات والمراجع:

- الطيب بوهلال، تواتي أحمد، التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية بين القانون و الواقع ، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 07،العدد01، ،مارس 2022، ص 589.
- بالخيري بوجمعة، القروض المصغرة ودورها في توسيع نشاط السوق المحلية- دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وكالة أدرار، مذكرة ماستر، العلوم الإقتصادية والنجارية وعلوم التسيير، مالية المؤسسة،جامعة أحمد دارية أدرار -الجزائر، 2018،ص7.
- تمام جميل، فاعلية التدريب المقدم منالمؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية غقتصاديا من وجهة مظر المستفيدات انفسهن. رسالة ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية، نابلس،فلسطين ،2014، ص 14.
- تمام جميل، فاعلية التدريب المقدم منالمؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية غقتصاديا من وجهة مظر المستفيدات انفسهن. رسالة ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية، نابلس،فلسطين ،2014، ص 16.
- جلجال محفوظ رضا، القروض المصغرة كآلية لتوفير مناصب الشغل، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد05، العدد 1، جوان 2020، ص 407.
- زواق الحواس، مساهمة التمويل المصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر- تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2005-2019-. مجلة البحوث في العلوم والمالية والمحاسبة ، المجلد 06،العدد01، 2021 ، ص 16-17.
- سمية حفاف، دور القروض المصغرة في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة، دراسة عينةمن النساء المستفيدات من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة في الفترة الممندة ما بين (2010-2014). مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، علوم المالية والمحاسبة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة. ،2014، ص11.
- شهيناز كشرود، التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية: حق انساني ورهان تنموي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد01 ،2019، ص 505.

- عائشة بن النوي، تمكين المرأة الجزائرية. مجلة دراسات في العلوم الانسانية والمجتمع، جامعة جيجل، مجلد 02، عدد04، ديسمبر، 2019، ص 59.
- عائشة بن النوي، تمكين المرأة الجزائرية. مجلة دراسات في العلوم الانسانية والمجتمع، جامعة جيجل، مجلد 02، عدد04 ،ديسمبر 2019، ص61.
- عبد الحميد غوفي، الياس عقال، القروض المصغرة كآلية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.(مخبر مالية ،بنوك وإدارة أعمال ،مجلة محمد خيضر ،بسكرة ،2018)، ص38
- ماموني فاطمة الزهراء، القرض المصغر في الجزائر آلية لاستدامة المؤسسات، تعزيز العمل اللائق والادماج المهني. *مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 19، العدد04* ،2020، صفحة 77.
-
- منيرة سلامي، المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد05 ،ديسمبر 2016، ص 186-187.
- هيفاء بن شلهوب،أبعاد تمكين المرأة السعودية-دراسة مسحية من وجهة نظر عينة من أعضاءمجلس الشورى وعينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 33،العدد07،المملكة العربية السعودية،2018 ، ص9.